E

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

E/1998/65/Add.2
19 June 1998
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الدورة الموضوعية لعام ١٩٩٨
نيويورك، ٦ - ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٨
البند ١٠ من جدول الأعمال المؤقت*

التعاون الإقليمي

التعاون الإقليمي في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما

تقرير الأمين العام

إضافـــة

المسائل التي تتطلب من المجلس الاقتصادي والاجتماعي اتخاذ إجراء بشأنها أو التي يوجـّه انتباهه إليها

موجـز

يتضمن هذا التقرير القرارات والمقررات التي اتـُخذت في الدورات التي عقدتها اللجان الإقليمية مؤخرا وتتطلب من المجلس الاقتصادي والاجتماعي اتخاذ إجراء أو التي يوجه انتباهه إليها. ويغطي التقرير الفترة ما بين دورتي المجلس الموضوعيتين لعامي ١٩٩٧ و ١٩٩٨. وفي أثناء النصف الأول من عام ١٩٩٨، عقدت ثلاث من اللجان الإقليمية الخمس دوراتها العادية: فعقدت اللجنة الاقتصادية لأوروبا دورتها الثالثة والخمسين في جنيف في الفترة من ٢٠ إلى ٢٣ نيسان/أبريل ١٩٩٨؛ وعقدت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ دورتها الرابعة والخمسين في بانكوك في الفترة من ١٦ إلى ٢٢ نيسان/أبريل ١٩٩٨؛ وعقدت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي دورتها السابعة والعشرين في أروبا في الفترة من ١١ إلى ١٦ أيار/ مايو ١٩٩٨. ولم تجتمع في عام ١٩٩٨ اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، التي تعقد دوراتها مرة كل سنتين؛ بيد أن لجنة المتابعة الوزارية التابعة لمؤتمر الوزراء المسؤولين عن التنمية والتخطيط في المجالين الاقتصادي والاجتماعي اجتمعت في أديس أبابا يومي ٢٣ و ٢٤ نيسان/أبريل ١٩٩٨. ولم تجتمع في عام ١٩٩٨ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، التي تعقد دوراتها مرة كل سنتين.

* E/1998/100.

98-18186 100798 100798

المحتويات

		الفقرات	الصفحة
أولا	- المسائل التي تتطلب من المجلس اتخاذ إجراءات	١-٤	٣
	ألف - اللجنة الاقتصادية لأوروبا	١	٣
	باء - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ	٢	٤
	جيم - اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	٣	٧
	دال - اللجنة الاقتصادية لأفريقيا	٤	٨
ثانيا	- المسائل التي يوجه إليها انتباه المجلس	٥-١٥	١٣
	ألف - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ	٥-١٠	١٣
	باء - اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	١١-١٥	١٥

أولا - المسائل التي تتطلب من المجلس اتخاذ إجراءات

ألف - اللجنة الاقتصادية لأوروبا

١ - اتخذت اللجنة الاقتصادية لأوروبا في دورتها الثالثة والخمسين قرارا واحدا يتطلب من المجلس اتخاذ إجراء.

مشروع قرار

الاستعراض الذي يجريه المجلس الاقتصادي والاجتماعي للجان الإقليمية

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

إذ يشير إلى قرار الجمعية العامة ١٢/٥٢ باء، المؤرخ ١٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧، الذي طلبت فيه الجمعية إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يجري استعراضا للجان الإقليمية،

وإذ يلاحظ أن اللجنة الاقتصادية لأوروبا نظرت، في دورتها الثالثة والخمسين، في مذكرة من الأمين التنفيذي بشأن العلاقات مع المنظمات والمؤسسات الأخرى الإقليمية ودون الإقليمية والعالمية[(١)]، وفي التقرير المقدم عن الأنشطة التنفيذية والتعاون مع التجمعات والمصالح والمبادرات دون الإقليمية[(٢)]،

وإذ يشير إلى المبادئ التي تحكم علاقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا بالهيئات الأخرى، على النحو المبين في الفصل الرابع من خطة العمل[(٣)]،

١ - يؤكد من جديد الحاجة إلى تعزيز التعاون بين اللجنة الاقتصادية لأوروبا والهيئات الأخرى وفقا لتكامليتها من حيث الولايات والعضوية والنهج المتبعة بصدد القضايا موضع الاهتمام المشترك؛

---

(١) E/ECE/1362.

(٢) E/ECE/1359 و Corr.1.

(٣) E/ECE/1347، انظر أيضا: الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ١٩٩٧، الملحق رقم ١٦ (E/1997/36)، الفصل الرابع، المقرر ألف (٥٢).

٢ - يؤكد على أنه من أجل كفالة التداؤب والترابط، فضلا عن تجنب الازدواجية والتضارب، ينبغي أن تقوم هذه العلاقات على التبادل المنتظم للمعلومات في مجالات العمل المشتركة وعلى الاعتراف المتبادل بالخبرات والتجارب المتاحة لدى كل منظمة واستخدامها، وينبغي أن تفضي إلى القيام بأنشطة مشتركة، حسب الاقتضاء؛

٣ - يشدد على أهمية الحوار فيما بين أمانات المؤسسات واتساق الرسائل المقدمة من الحكومات في المحافل المختلفة من أجل تحقيق أقصى قدر من التعاون فيما بين المؤسسات؛

٤ - يعترف بأن اللجنة الاقتصادية لأوروبا اكتسبت على مر السنين معرفة بالبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال وطورت علاقات عمل طويلة الأمد مع تلك البلدان في مجالات خبرتها؛

٥ - يؤكد على أن للجنة الاقتصادية لأوروبا مهمتين أساسيتين في الاستجابة للاحتياجات الخاصة بالمنطقة وهما: وضع ومواءمة الصكوك والقواعد والمعايير القانونية في مجالات خبرتها، وإعداد الإحصاءات والتحليلات في تلك المجالات؛

٦ - يرحب باشتراك الدول المهتمة غير الأعضاء في وضع واعتماد القواعد التي شرعتها اللجنة، فضلا عن اهتمام المناطق الأخرى باستخدام هذه القواعد وتطويعها لشواغلها واحتياجاتها؛

٧ - يؤكد على أن أنشطة المساعدة التقنية التي تقوم بها اللجنة محدودة النطاق ويضطلع بها دعما للمهمتين المذكورتين في الفقرة ٥ أعلاه، وموجهة إلى البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال؛

٨ - يشدد على أن اللجنة عليها أيضا أن تقوم بدور إيصال إسهام المنطقة إلى الصعيد العالمي وتسهيل تنفيذ الالتزامات الدولية في المنطقة فيما يتعلق بمجالات عملها؛

٩ - يحيط علما بالمعلومات المتعلقة بالعلاقات التي أقامتها اللجنة الاقتصادية لأوروبا مع المنظمات الأخرى في مجالات تعاونها[٤].

باء - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

٢ - وافقت اللجنة في دورتها الرابعة والخمسين على إحالة مشروع القرار التالي إلى المجلس لاتخاذ إجراء:

---

(٤) انظر E/ECE/1359 و Corr.1 و E/ECE/1362.

مشروع قرار

تعزيز الدعم الإقليمي في القرن الحادي والعشرين للمصابين بحالات عجز

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

إذ يشير إلى مقرره ٢٨٩/١٩٩٢ المؤرخ ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٢ بشأن عقد آسيا والمحيط الهادئ للمعوقين، ١٩٩٣-٢٠٠٢،

وإذ يلاحظ الجهود التنفيذية التي بذلها كثير من البلدان والمناطق في منطقة آسيا والمحيط الهادئ أثناء النصف الأول من العقد، بما في ذلك التقدم المحرز في اعتماد تشريع للتكافؤ، فضلا عن الاجتماعات المشتركة بين البلدان التي استضافتها حكومات الفلبين وماليزيا والهند واليابان، المعنية بالقضايا الحرجة التي تواجهه في تنفيذ برنامج العمل لعقد آسيا والمحيط الهادئ للمعوقين، ١٩٩٣-٢٠٠٢[٥]، والتي تتعلق بالأجهزة المساعدة، والبيئات غير المعوقة، والتعاون المتعدد القطاعات والتنسيق الوطني،

وإذ يرحب بمقترحات سيول للنصف الثاني من عقد آسيا والمحيط الهادئ للمعوقين التي اعتمدها اجتماع كبار المسؤولين المعقود للاحتفال بمنتصف عقد آسيا والمحيط الهادئ للمعوقين، ٢٠٠٢-١٩٩٣، الذي استضافته حكومة جمهورية كوريا في أيلول/سبتمبر ١٩٩٧،

وإذ يعرب عن تقديره للجنة الفرعية المعنية بالشواغل المتعلقة بالإعاقة، التابعة للجنة الإقليمية المشتركة بين الوكالات لآسيا والمحيط الهادئ لريادتها للعمل التعاوني بين المنظمات من أجل العقد،

وإذ يلاحظ الحاجة إلى زخم إقليمي أقوى لدعم المساعي الوطنية والمحلية في النصف الثاني من العقد،

١ - يطلب من الجمعية العامة أن تؤيد هذا القرار وأن تشجع المنظمات الحكومية الدولية على دعم تنفيذه من أجل المساعدة في معالجة قضايا التكافؤ التي تواجهها أغلبية الأشخاص المعوقين، بمن في ذلك النساء المعوقات والأطفال المعوقون، الذين يعيشون في منطقة آسيا والمحيط الهادئ؛

---

(٥) E/ESCAP/902، المرفق الثاني.

٢ - يحث جميع أعضاء اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ وأعضائها المنتسبين على القيام بما يلي:

(أ) تكثيف العمل التعاوني المتعدد القطاعات من أجل بلوغ الأهداف الموضوعة لتنفيذ برنامج العمل لعقد آسيا والمحيط الهادئ للمعوقين، ١٩٩٣-٢٠٠٢، الذي اعتمدته اللجنة في دورتها التاسعة والأربعين، المعقودة في نيسان/أبريل ١٩٩٣[٦]؛

(ب) المساهمة في الصندوق الاستئماني للتعاون التقني من أجل العقد التابع للجنة لكي يفي بالاحتياجات من المعلومات والمساعدة التقنية فيما بين القطاعات المختلفة، اللازمة لبناء القدرات في مجال التعاون المتعدد القطاعات، دعما لبلوغ الأهداف الموضوعة للعقد؛

٣ - يحث كذلك جميع الحكومات التي لم توقّع بعد الإعلان المتعلق بالمشاركة الكاملة والمساواة للأشخاص المعوقين في منطقة آسيا والمحيط الهادئ[٧]، أن تقوم بذلك قبل الاجتماع الإقليمي القادم الذي سيعقد في عام ١٩٩٩ لاستعراض التقدم المحرز في العقد؛

٤ - يطلب من الأمين التنفيذي للجنة أن يعزز المساعدة التي تقدمها أمانة اللجنة إلى الأعضاء والأعضاء المنتسبين باتخاذ الإجراءات التالية:

(أ) تسخير الإمكانات المتعددة التخصصات التي لدى أمانة اللجنة لتعزيز الحساسية تجاه الإعاقة - وذلك بضم الأشخاص المعوقين و/أو النظر في أثر المساعدة التي تقدمها تلك الأمانة على الشواغل المتعلقة بالإعاقة - كمعيار لأداء المساعدة التقنية الإجمالية المقدمة من أمانة اللجنة، على قدم المساواة مع المعايير الأخرى، مثل الحساسية لنوع الجنس والصلة باحتياجات التنمية في البلدان والمناطق الواقعة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ؛

(ب) دراسة توزيع الموارد داخل الأمانة، بغرض إجراء التعديلات المطلوبة لتعزيز دعم الأمانة للعمل المتعلق بالإعاقة؛

(ج) تعبئة الموارد من أجل التغذية المستمرة للصندوق الاستئماني للتعاون التقني للعقد، لأغراض توفير الوثائق وتبادل الزيارات الميدانية، ونشر الممارسات الجيدة في تنفيذ برنامج العمل للعقد، مع توجيه

---

(٦) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ١٩٩٣، الملحق رقم ١٦ (E/1993/36)، الفصل الرابع، القرار ٦/٤٩.

(٧) E/ESCAP/902، المرفق الأول.

اهتمام خاص إلى تعزيز المعرفة والمهارات بين الأشخاص المعوقين وتحقيق المساواة في المشاركة للنساء والفتيات المعوقات؛

(د) إيجاد مبادئ توجيهية عملية للنهوض بوصول المعوقين على قدم المساواة إلى فرص الأنشطة الإنمائية الرئيسية، عن طريق تنظيم اجتماعين إقليميين في عام ١٩٩٩ ومتابعتهما، بالتعاون الوثيق مع سائر أعضاء اللجنة الفرعية المعنية بالشواغل المتصلة بالإعاقة، حول المواضيع التالية:

'١' التعليم والتكنولوجيا الموجهين للاحتياجات الخاصة للمعوقين من الأطفال والشباب؛

'٢' تنفيذ قواعد الأمم المتحدة الموحدة لتحقيق تكافؤ الفرص للمعوقين والوفاء بالأهداف الموضوعة للعقد؛

(هـ) استكشاف وسائل تنظيم اجتماع إقليمي رفيع المستوى في نهاية عام ٢٠٠٢، للنظر في الدروس المستفادة من الجهود الوطنية والجهود المبذولة على صعيد المناطق المحلية نحو الوفاء بالأهداف الموضوعة للعقد، وذلك لوضع قاعدة صلبة لإدراج المعوقين في التيار الرئيسي للمجتمع في القرن الحادي والعشرين؛

٥ - يطلب كذلك من الأمين التنفيذي أن يقدم إلى اللجنة تقريرا كل سنتين عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار، مع التشديد على أعمال المتابعة لتعزيز أثر الاجتماعات الإقليمية المذكورة أعلاه، وأن يقدم توصيات إلى اللجنة، حسب الاقتضاء، بشأن عمل أمانتها المستمر على تحسين فرص اشتراك المعوقين في عملية التنمية، حتى عام ٢٠٠٣، عندما تستعرض المساعي الشاملة في إطار العقد بوصفها بندا مستقلا في جدول أعمال الدورة التاسعة والخمسين للجنة، من أجل توفير أساس لمزيد من العمل في الألفية الجديدة.

جيم - اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

٣ - تلقت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في دورتها السابعة والعشرين دعوة من حكومة المكسيك لعقد دورتها الثامنة والعشرين في ذلك البلد في عام ٢٠٠٠. وفي ١٦ أيار/ مايو، اتخذت اللجنة القرار ٥٧٥ (د - ٢٧) الذي قبلت فيه الدعوة وأوصت بأن يوافق المجلس الاقتصادي والاجتماعي على عقد الدورة الثامنة والعشرين للجنة في المكسيك في عام ٢٠٠٠.

مشروع مقرر

مكان انعقاد الدورة الثامنة والعشرين للجنة الاقتصادية
لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي، إذ يلاحظ اتخاذ اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للقرار ٥٧٥ (د - ٢٧) المؤرخ ١٦ أيار/ مايو ١٩٩٨ بشأن مكان وموعد انعقاد الدورة الثامنة والعشرين للجنة، يقرر اعتماد قرار اللجنة قبول دعوة حكومة المكسيك إلى عقد الدورة الثامنة والعشرين للجنة في المكسيك في عام ٢٠٠٠.

دال - اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

٤ - بمناسبة الذكرى الأربعين للجنة الاقتصادية لأفريقيا، نظمت اللجنة مؤتمرا دوليا بشأن المرأة الأفريقية والتنمية الاقتصادية، عقد في أديس أبابا خلال الفترة من ٢٨ نيسان/أبريل إلى ١ أيار/ مايو ١٩٩٨. كما اجتمعت لجنة المتابعة الوزارية للجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة لمؤتمر الوزراء المسؤولين عن التنمية والتخطيط في المجالين الاقتصادي والاجتماعي وأقرت مشروعي قرارين لاعتمادهما من قبل المجلس.

مشروع القرار الأول

العلاقات بين اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ووكالات الأمم المتحدة
والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في أفريقيا

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

إذ يشير إلى اختصاصات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بصيغتها التي اعتمدها المجلس في قراره ٦٧١ ألف (د - ٢٥) المؤرخ ٢٩ نيسان/أبريل ١٩٥٨، وبصيغتها المعدلة في قراراته ٩٧٤ دال (د - ٣٦) المؤرخ ٥ تموز/يوليه ١٩٦٣، و ١٣٤٣ (د - ٤٥) المؤرخ ١٨ تموز/يوليه ١٩٦٨ و ٦٨/١٩٧٨ المؤرخ ٤ آب/أغسطس ١٩٧٨،

وإذ يشير أيضا إلى مختلف القرارات التي لها آثار على ولاية اللجنة وعملياتها، بما في ذلك على وجه الخصوص، قرارات الجمعية العامة ١٩٧/٣٢ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧ بشأن إعادة تشكيل القطاعين الاقتصادي والاجتماعي في منظومة الأمم المتحدة، و ٢٠٢/٣٣ المؤرخ ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٧٩، و ٢١١/٤٤ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٩ و ١٢٠/٥٠ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٥،

وإذ يشير كذلك إلى قرارات اللجنة ٧١٨ (د - ٢٦) المؤرخ ١٢ أيار/ مايو ١٩٩١ بشأن تنشيط ولاية اللجنة الإقليمية لأفريقيا وإطارها التنفيذي[٨] و ٧٢٦ (د - ٢٧) المؤرخ ٢٢ نيسان/أبريل ١٩٩٢ بشأن تعزيز اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لمواجهة تحديات التنمية في أفريقيا في التسعينيات[٩]، و ٧٧٩ (د - ٢٩) المؤرخ ٤ أيار/ مايو ١٩٩٤ بشأن تعزيز القدرة التنفيذية للجنة الاقتصادية لأفريقيا[١٠] و ٨٠٩ (د-٣١) المؤرخ ٨ أيار/ مايو ١٩٩٦ بشأن التوجهات الجديدة للجنة الاقتصادية لأفريقيا[١١]،

وإذ يضع في اعتباره قراري الجمعية العامة ١٧٧/٤٥ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٠، و ٢٦٤/٤٥ المؤرخ ١٣ أيار/ مايو ١٩٩١، بشأن إعادة تشكيل الأمم المتحدة وتنشيطها في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما وقرارها ٢٣٥/٤٦ المؤرخ ١٣ نيسان/أبريل ١٩٩٢، الذي قالت الجمعية في مرفقه إنه ينبغي تمكين اللجان الإقليمية بصورة كاملة من القيام بدورها في إطار سلطة الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وينبغي تعزيز اللجان الإقليمية الواقعة في بلدان نامية في سياق الأهداف الشاملة التي تتوخاها عملية إعادة التشكيل والتنشيط،

وإذ يأخذ في اعتباره قرار الجمعية العامة ١٢/٥٢ باء المؤرخ ١٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧ المعنون "تجديد الأمم المتحدة: برنامج للإصلاح" الذي دعت فيه الجمعية المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى أن يجري استعراضا عاما للجان الإقليمية، بالتشاور مع الدول الأعضاء والهيئات الإقليمية الحكومية الدولية المختصة، في دورته الموضوعية لعام ١٩٩٨، مع مراعاة الأحكام ذات الصلة من قرار الجمعية ٢٢٧/٥٠ المؤرخ ٢٤ أيار/ مايو ١٩٩٦ والاستعراضات الفردية التي أجرتها كل لجنة، بغية النظر في اختصاصات اللجان الإقليمية، مع مراعاة اختصاصات الهيئات العالمية وغيرها من الهيئات الحكومية الدولية الإقليمية ودون الإقليمية،

وقد درس مذكرة أمانة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا المعنونة "إصلاح اللجان الإقليمية: العلاقات بين اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في أفريقيا"[١٢]،

---

(٨) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ١٩٩١، الملحق رقم ١٦ (E/1991/37)، الفصل الرابع.

(٩) المرجع نفسه، ١٩٩٢، الملحق رقم ١٣ (E/1992/33)، الفصل الرابع.

(١٠) المرجع نفسه، ١٩٩٤، الملحق رقم ٢٠ (E/1994/40)، الفصل الرابع.

(١١) المرجع نفسه، ١٩٩٦، الملحق رقم ٣٥ (E/1996/35)، الفصل الرابع.

(١٢) E/ECA/MFC.1/2.

١ - يرحب بمذكرة أمانة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا؛

٢ - يعرب عن تقديره لما ورد في هذه المذكرة من ملاحظات وتحليلات؛

٣ - يقرر اعتماد التوصيات التالية:

التوصية ١: إعادة تأكيد آليات التنسيق القائمة على الصعيد الإقليمي ودعمها

إن إعادة تأكيد ودعم الدور القيادي الموكول إلى اللجان الإقليمية من قبل الجمعية العامة في قرارها ١٩٧/٣٢ خطوة أولية هامة على طريق تعزيز التعاون بين اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ووكالات الأمم المتحدة. وينبغي لهذه الوكالات أن تستخدم آلية اقترحها الأمين العام لأول مرة في عام ١٩٩٤ وهي لجنة تنسيق إدارية إقليمية. وينبغي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن ينظر في تقديم توجيه تشريعي في هذا الصدد. وستكون لجنة التنسيق الإدارية الإقليمية آلية مفيدة لمعالجة عدد من القضايا الإقليمية، بما فيها متابعة المؤتمرات العالمية والبرامج المتعلقة بعمليات إعادة البناء في فترات ما بعد المنازعات في أفريقيا، وفي هذا الصدد، ينبغي للاجتماع القادم لمؤتمر الوزراء المقرر عقده في عام ١٩٩٩ النظر بتعمق - في مسألة التنسيق والتعاون بين الوكالات التابعة للأمم المتحدة العاملة على الصعيدين دون الإقليمي والإقليمي في أفريقيا.

التوصية ٢: اعتماد بعض المبادئ للتنسيق الإقليمي

ينبغي لوكالات الأمم المتحدة في أفريقيا الأخذ ببعض مبادئ التنسيق على الصعيد الإقليمي. كما ينبغي لها أن تسعى إلى تعزيز التنسيق الإقليمي على أساس تشجيع المزيد من تبادل المعلومات المتصلة بالأعمال المزمعة والجارية وتحسين التكامل بين البرامج، واعتماد كل منها على كفاءات الأخرى، وضمان تأثير مجموعة الموارد المالية والبشرية الموضوعة تحت تصرفها على قضايا السياسات العامة موضع الاهتمام المشترك.

التوصية ٣: تعزيز التنسيق على الصعيد دون الإقليمي

ينبغي أيضا تعزيز التنسيق أو التعاون فيما بين وكالات الأمم المتحدة في أفريقيا على الصعيد دون الإقليمي. وينبغي أن يكون ذلك على شكل تنمية إنشاء مشاريع مشتركة يجري بها دعم الأنشطة المحددة التي تضطلع بها البلدان في إطار دون إقليمي. وسيحدث ذلك أثرا أكبر على التكامل والتساوق المنشودين على الصعيد الإقليمي كما سيزودهما بقوة دفع أكبر. وينبغي أن تكون المراكز الإنمائية دون الإقليمية التابعة للجنة الاقتصادية لأفريقيا أداة هامة للتنسيق على الصعيد دون الإقليمي.

التوصية ٤: دور اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في المهام التنظيمية والتنفيذية

قامت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بوصفها لجنة إقليمية تابعة للأمم المتحدة، وبوصفها إحدى المؤسسات الإقليمية التي تخدم التنمية في أفريقيا، بمهام تنظيمية قيمة (من تحليل، ودعوة، ووضع

للقواعد) وبأنشطة تنفيذية متكاملة وداعمة للدول الأعضاء في المنطقة. وينبغي للجنة أن تواصل القيام بهذين النوعين من الأنشطة، حيث أن هناك اعترافا بأن لمساعداتها التقنية دورا حفازا في ترجمة أعمالها التنظيمية إلى دعم ملموس للجهود الإنمائية للدول الأعضاء.

التوصية ٥: تعزيز التعاون فيما بين المنظمات الأفريقية

يوجد على الصعيد الإقليمي بالفعل شكل ضمني من التخصص وتقسيم العمل فيما بين المنظمات الحكومية الدولية الرئيسية الثلاث في أفريقيا وهي: منظمة الوحدة الأفريقية، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ومصرف التنمية الأفريقي، بيد أنه ما زالت هناك حاجة إلى تحقيق تقسيم أوضح للمسؤوليات، وترشيد وتدعيم أوجه التكامل فيما بين هذه المنظمات الثلاث بقدر أكبر وفقا لولاياتها وصلاحياتها، سعيا إلى زيادة الفعالية والأثر والكفاءة المجتمعة لهذه المنظمات في أداء ولاياتها المشتركة، وهي الإشراف على تنمية أفريقيا بصورة عامة على الصعيد الإقليمي. ويقتضي ذلك من هذه المنظمات الأفريقية تعزيز أمانتها المشتركة من خلال تنفيذ استراتيجيات متماثلة فيما بينها على النحو المبين أعلاه فيما يتعلق بمنظومة الأمم المتحدة. ومن ثم فإنه ينبغي لهذه المنظمات القيام بما يلي على وجه الخصوص:

(أ) تدعيم التنسيق، بما في ذلك التعاون في وضع البرامج، وتخطيط الأنشطة، والرصد والتقييم، بهدف الاستفادة من أوجه التكامل واستغلالها؛

(ب) تحسين الربط بالشبكات والاتصالات على جميع مستويات الموظفين، وليس فقط على مستوى كبار التنفيذيين؛

(ج) العمل على إرساء روح الجماعة فيما بين موظفيها، استنادا إلى منظور مشترك للتحديات والفرص الإنمائية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وبث التصميم المشترك على دفع القارة إلى الأمام؛

(د) تبسيط وتنسيق أجهزتها الحكومية الدولية، إذ يمكن أن يطلب من هيئات إدارة جميع المنظمات الأفريقية تلخيص مقرراتها الرئيسية في تقرير مشترك يقدم إلى مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية، وهو الجهاز الأعلى للجماعة الاقتصادية الأفريقية.

مشروع القرار الثاني

استعراض الخطة المتوسطة الأجل للجنة الاقتصادية لأفريقيا للفترة ١٩٩٨-٢٠٠١

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

وقد نظر في مذكرة الأمانة العامة للجنة الاقتصادية لأفريقيا عن الاستعراض الأول للخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٨-٢٠٠١[١٣]،

وإذ يشير إلى قرار اللجنة ٨٠٩ (د - ٣١) المؤرخ ٨ أيار/ مايو ١٩٩٦ الذي أقرت فيه اللجنة الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٨-٢٠٠١ في إطار التوجهات الجديدة للجنة الاقتصادية لأفريقيا[١٤]،

وإذ يشير كذلك إلى قراري اللجنة ٨١٠ (د - ٣١) المؤرخ ٨ أيار/ مايو ١٩٩٦[١٥] و ٨٢٨ (د - ٣٢) المؤرخ ٨ أيار/ مايو ١٩٩٧[١٦]، اللذين دعت فيهما اللجنة إلى تعزيز ما كان يسمى سابقا بالمراكز المتعددة الجنسيات للبرمجة والتنفيذ، وتحويلها إلى مراكز إنمائية دون إقليمية، ذات برنامج ممتد وتوجيه في مجال السياسات، وإلى قرارها ٨٢٤ (د - ٣١) المؤرخ ٨ أيار/ مايو ١٩٩٦ المعنون "متابعة مؤتمري داكار وبيجين: تنفيذ منهاجي العمل العالمي والإقليمي من أجل النهوض بالمرأة"[١٧]،

يقر استعراض الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٨-٢٠٠١ الذي يشمل إنشاء برنامجين فرعيين جديدين هما "تعزيز النهوض بالمرأة" و"دعم الأنشطة الإنمائية دون الإقليمية".

---

(١٣) E/ECA/MFC.1/3.

(١٤) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ١٩٩٦، الملحق رقم ١٥ (E/1996/35)، الفصل الرابع.

(١٥) المرجع نفسه.

(١٦) المرجع نفسه، ١٩٩٧، الملحق رقم ١٧ (E/1997/37)، الفصل الرابع.

(١٧) المرجع نفسه، ١٩٩٦، الملحق رقم ١٥ (E/1996/35)، الفصل الرابع.

ثانيا - المسائل التي يوجه إليها انتباه المجلس

ألف - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

٥ - اعتمدت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، في دورتها الرابعة والخمسين، خمسة قرارات، يوجه إليها انتباه المجلس.

القرار ٢/٥٤ - إعلان مانيلا بشأن التعجيل بتنفيذ برنامج العمل المعني بالتنمية الاجتماعية في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

٦ - أيّدت اللجنة إعلان مانيلا بشأن التعجيل بتنفيذ برنامج العمل المعني بالتنمية الاجتماعية في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، بالصيغة التي تم اعتمادها في المؤتمر الوزاري الخامس لآسيا والمحيط الهادئ المعني بالتنمية الاجتماعية والمعقود في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧. وقد طلبت اللجنة إلى الأمين التنفيذي، بالتعاون مع جميع الهيئات والوكالات ذات الصلة، توفير الدعم من أجل تنفيذ الإعلان تنفيذا فعالا، وتقوية التعاون والمشاركة في التخطيط والبرمجة في مجال التنمية الاجتماعية الإقليمية أثناء هذا التنفيذ. وطلبت كذلك تقديم المساعدة التقنية لتعزيز القدرات الوطنية في مجال التخطيط والبرمجة الإنمائية الاجتماعية المتعددة القطاعات والمتكاملة. وطلبت أيضا إلى الأمين التنفيذي اتخاذ التدابير اللازمة لإنشاء لجنة إقليمية مشتركة بين الوكالات لآسيا، ولجنة فرعية للمحيط الهادئ بشأن الخطة الإنمائية الاجتماعية الإقليمية. ودعت اللجنة إلى عقد اجتماع إقليمي لكبار الموظفين في عام ١٩٩٩ لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ الأعمال التحضيرية لكي تقوم الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية في عام ٢٠٠٠ بإجراء استعراض عالمي لمتابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية.

القرار ٣/٥٤ - إعلان بانكوك بشأن تعزيز التعاون الإقليمي في مجال التنمية الصناعية والتكنولوجية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ وخطة العمل الإقليمية للتنمية الصناعية والتكنولوجية

٧ - أيّدت اللجنة إعلان بانكوك بشأن تعزيز التعاون الإقليمي في مجال التنمية الصناعية والتكنولوجية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ وخطة العمل الإقليمية للتنمية الصناعية والتكنولوجية، وهو الإعلان الذي اعتمده اجتماع وزراء الصناعة والتكنولوجيا، المعقود في شباط/فبراير ١٩٩٨. ودعت اللجنة جميع الهيئات والوكالات والمنظمات ذات الصلة، بما في ذلك أعضاء اللجنة الفرعية المعنية بالصناعة والتكنولوجيا والتابعة للجنة الإقليمية المشتركة بين الوكالات لآسيا والمحيط الهادئ، الى المشاركة على نحو نشط وفعال في تنفيذ الإعلان وخطة العمل الإقليمية. وطلبت اللجنة إلى الأمين التنفيذي التحضير لإجراء دراسة شاملة تعالج

ما للأزمة الاقتصادية الراهنة في المنطقة من آثار على عملية التنمية الصناعية والتكنولوجية، وإجراء استعراض لمنتصف المدة أثناء دورة لجنة التعاون الاقتصادي الإقليمي في عام ٢٠٠٠.

القرار ٤/٥٤ - تعبئة الموارد البشرية والمالية لتعزيز تنفيذ الإجراءات اللازمة لتحقيق أهداف اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في مجال السكان والتنمية

٨ - أيّدت اللجنة نتائج الاجتماع الرفيع المستوى لاستعراض تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وإعلان بالي بشأن السكان والتنمية المستدامة. وطلبت اللجنة إلى الأمين التنفيذي، بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان وغيره من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة، اتخاذ الخطوات الملائمة لإعادة توجيه البرنامج الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ بشأن السكان والتنمية المستدامة وفقا للإجراءات المستقبلية الرئيسية التي أوصى بها الاجتماع الرفيع المستوى، وتقديم تقرير عن تنفيذ القرار في مؤتمر السكان الخامس لآسيا والمحيط الهادئ، الذي يعتزم عقده في عام ٢٠٠٢.

القرار ٥/٥٤ - السنة الدولية لكبار السن: نحو مجتمع لكل الأعمار

٩ - أعادت اللجنة تأكيد التزامها بتنفيذ الأهداف والغايات الواردة في خطة العمل الدولية لفيينا بشأن الشيخوخة، التي اعتمدتها الجمعية العالمية للشيخوخة في عام ١٩٨٢، وإعلان كوبنهاغن بشأن التنمية الاجتماعية، وبرنامج عمل مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، وبرنامج العمل بشأن التنمية الاجتماعية في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ. وحثت جميع الأعضاء والأعضاء المنتسبين على اتخاذ إجراءات مبكرة وفعالة للتحضير للسنة الدولية لكبار السن، وقد حددت الجمعية العامة عام ١٩٩٩ موعدا للاحتفال بهذه السنة. ودعت اللجنة الأعضاء والأعضاء المنتسبين إلى تعزيز الآليات الوطنية حسب الاقتضاء، كما دعت الهيئات والوكالات والمنظمات المعنية إلى تعزيز جهودها لزيادة توعية الناس بالمسائل المتصلة بالشيخوخة وبكبار السن. وطلبت اللجنة إلى الأمين التنفيذي عقد اجتماع إقليمي لصياغة خطة عمل للشيخوخة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وفقا لقرار الجمعية العامة ١٤١/٥٠، ومواصلة تسهيل تبادل الخبرات الوطنية والمعلومات، ونشر البيانات والمواد المتعلقة بالأشخاص بكبار السن. وطلبت كذلك إلى الأمين التنفيذي تقديم تقرير إلى اللجنة في عام ٢٠٠٠ عن الاحتفال بالسنة الدولية لكبار السن، وعن التقدم المحرز في تنفيذ خطة العمل للشيخوخة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

القرار ٦/٥٤ - تعزيز دور الأسرة في التنمية الاجتماعية

١٠ - دعت اللجنة أعضاءها وأعضاءها المنتسبين إلى مواصلة أنشطتهم لبناء مجتمعات تلائم الأسر، وحثّتهم على الشروع في وضع برامج ومشاريع متكاملة، وتعزيز العلاقات بين مختلف الأجيال. وطلبت اللجنة إلى الأمين التنفيذي، بالتعاون مع هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، فضلا عن الحكومات المانحة

ووكالات التمويل المتعددة الأطراف، مواصلة أداء دور نشط في تسهيل التعاون الإقليمي في إطار متابعة السنة الدولية للأسرة عن طريق تبادل المعلومات بشأن السياسات والاستراتيجيات الفعالة، والمساعدة التقنية، بالإضافة إلى تنظيم اجتماعات دون إقليمية وأبحاث ذات صلة. وطلبت أيضا إلى الأمين التنفيذي أن يعقد، خلال فترة السنتين الراهنة، حلقة تدريبية إقليمية بشأن تعزيز دور الأسرة لتوفير الحماية الاجتماعية والتحضير لإصدار منشور حول الموضوع وتقديم تقرير إلى اللجنة في عام ٢٠٠٠ عن استراتيجية التعاون الإقليمي للتوصل الى نهج أكثر تركيزا وتنسيقا بشأن الأسرة داخل منظومة الأمم المتحدة.

باء - اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

١١ - اعتمدت اللجنة، في دورتها السابعة والعشرين، المعقودة في الفترة من ١١ إلى ١٦ أيار/ مايو ١٩٩٨، ثلاثة قرارات تحظى باهتمام خاص لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

القرار ٥٦٤ (د - ٢٧) - العهد المالي: أوجه القوة والضعف والتحديات

١٢ - رحبت اللجنة بالوثيقة الرئيسية التي قدمتها الأمانة وعنوانها "العهد المالي: أوجه القوة والضعف والتحديات"، واعتبرتها مساهمة ذات مغزى في دراسة الاتجاهات الأخيرة للمالية العامة وإدارة القطاع العام في المنطقة، لا سيما بسبب المفهوم الموحَّد المتعلق بـ "العهد المالي" عند النظر في هذه الاتجاهات. وأكدت اللجنة صلة تحديات توحيد التكيُّف المالي الجاري بهذا العهد، بالإضافة إلى تحديات زيادة إنتاجية الإدارة العامة، وتعزيز شفافية الإجراءات المالية، وتقوية هدف الإنصاف في الإيرادات العامة والإنفاق العام، وتشجيع تنمية المؤسسات الديمقراطية. وحددت اللجنة المسائل ذات الأولوية التي يتعيَّن على الأمانة أن تطورها بعمق أكبر، وحثتها على مواصلة الدراسات التي تجريها حول تحديث القطاع العام ودور الدولة في العملية الديمقراطية لتغيير أنماط الإنتاج مع تحقيق الإنصاف الاجتماعي.

القرار ٥٦٥ (د - ٢٧) - إصلاح الأمم المتحدة وأثر ذلك على اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

١٣ - إذ سلَّمت اللجنة بأن إصلاحها ينبغي أن يستمر في الإطار العام للإصلاح الجاري في الأمم المتحدة، أوصت بتطبيق تدابير الإصلاح وفقا لما هو وارد في مذكرة الأمانة المعنونة "إصلاح النظام الإداري للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: تفويض السلطة والمساءلة". وجددت اللجنة ولاية الفريق العامل المخصص المنشأ عملا بقرارها ٥٥٣ (د - ٢٦) وطلبت إلى الفريق أن ينظر، بالتشاور مع الأمين التنفيذي، في التقدم المحرز في تنفيذ اقتراحات إصلاح الأمم المتحدة ذات الصلة باللجنة، وكلفته بإعداد تقرير مرحلي يتم تقديمه عن طريق الأمين التنفيذي إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الموضوعية المستأنفة، لكي تنظر فيه فيما بعد الجمعية العامة في دورتها الثانية والخمسين المستأنفة.

٥٧٤ (د - ٢٧) - مشاركة البلدان الأعضاء المنتسبة في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في متابعة المؤتمرات العالمية للأمم المتحدة وفي أعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي

١٤ - طلبت اللجنة إلى البلدان الأعضاء أن تضع، عن طريق ممثليها في الجمعية العامة، الآلية اللازمة لمشاركة الأعضاء المنتسبين في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لتمكينها من المشاركة في الدورات الاستثنائية للجمعية العامة لاستعراض وتقييم تنفيذ برامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، والمؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول النامية الجزرية الصغيرة، ومؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني)، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، والمشاركة في العمليات التحضيرية المتصلة بالدورة الاستثنائية. وطلبت اللجنة أيضا إلى الدول الأعضاء أن تضع، عن طريق ممثليها في المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الآلية اللازمة لمشاركة الأعضاء المنتسبين في اللجان الاقليمية في عمل المجلس، وفي هيئاته الفرعية.

القرارات الأخرى التي اعتمدتها اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في دورتها السابعة والعشرين

١٥ - اعتمدت اللجنة أيضا في دورتها السابعة والعشرين، قرارات تؤيد الإدماج الكامل للمركز الديمغرافي لأمريكا اللاتينية بوصفه شعبة تابعة للجنة (القرار ٥٦٩ (د - ٢٧))؛ وتؤيد عمل معهد أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي (القرار ٥٧٠ (د - ٢٧)). ووافقت على برنامج العمل لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ (القرار ٥٦٦ (د - ٢٧))، والجدول الزمني للمؤتمرات المعقودة في الفترة ١٩٩٨-٢٠٠٠ (القرار ٥٦٧ (د - ٢٧))، ومتابعة برنامج العمل الإقليمي للمرأة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، للفترة ١٩٩٥-٢٠٠١ (القرار ٥٦٨ (د - ٢٧)). وقبلت اللجنة دعوة حكومة بيرو لكي تعقد في هذا البلد الدورة الثامنة للمؤتمر الإقليمي المعني بالمرأة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في عام ٢٠٠٠.

- - - - -